مجلة المجمع العلمي

مسائل خلافية في فن الصرف وموقف ابن جني منها

الدكتور قاسم كامل محمد
كلية الآداب / جامعة الانبار

الملخص :

للتعرف على موقف ابن جني تجاه آراء علماء الصرف الذين سبقوه أو عاصروه وبيان منهجه في بحث المسائل الصرفية وصولا إلى معرفة ملامح عقليته ، وشخصيته ، سنبسط القول في مسائل صرفية دار خلاف بشأنها بين علماء الصرف المتقدمين ، فوقف أبو الفتح منها موقفا مؤيدا أو مخالفا أو مفسرا أو معللا ، وكثيرا ما كان ينفرد فيها برأي أداه إليه اجتهاده الخاص .

المقدمـــة :

لبيان مكانة ابن جني بين علماء الصرف الذين سبقوه أو عاصروه ، وللتعرف على موقفه تجاه آرائهم ، وعلى منهجه في بحث المسائل الخلافية ، وذلك وصولا إلى تجلية ملامح عقليته وشخصيته ، سنبسط القول في مسائل صرفية دار حولها خلاف بين علماء الصرف المتقدمين ، فوقف أبو الفتح منها موقفا مؤيدا ، أو مخالفا أو مفسرا معللا ، أو وقف منها موقفا غير مؤيد ولا مخالف حين تتكافأ الأدلة ، وكثيرا ما كان ينفرد فيها برأي أداه إليه اجتهاده الخاص .

ولم استطع إحصاء المسائل الصرفية التي كان لابن جني فيها رأي ، وذلك مما يصعب حصره في مثل هذا البحث ، فقد كان لأبي الفتح رأي في معظم المسائل الصرفية .

لذلك كانت المسائل الصرفية التي تناولها هذا البحث شواهد من دراساته الصرفية تلمح الى حصافة عقلة وعلمه وذكائه الوقاد .

وأن الأسس النظرية لمنهجه الصرفي وخصائصه العقلية لم تستخلص عند بحث تلك المسائل ، ذلك لأن الدارسين المحدثين الذين تناولوا ابن جني قد أشبعوها بحثا وتفصيلا ، وكان في تلك الدراسات ما يغني عن إعادتها في هذا البحث ، تجنبا للإطناب .

وخصص الدكتور فاضل صالح السامرائي[1] بابا كاملا لدراسة آراء ابن جني ونهجه في مصنفاته ، فرأى أنه يسرف في التعليل ، ويستقصي في التحليل ، ويتميز بدقة الملاحظة ، ويلمح الإشارات الخاطفة ، والحالة اللفظية والمعنى .

وفي ما يأتي أهم المسائل الصرفية التي تعّرض لها البحث مبينا مواقف ابن جني بين آراء علماء عصره :

١. المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف :

ذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف هو واو مفعول[2] وذهب أبو الحسن الأخفش الى أن المحذوف منه

---

[1] ابن جني النحوي / ص ٢٠٧

[2] الكتاب : ٤/ ٣٤٨ ، والمنصف : ١/ ٢٨٧ ، والخصائص : ٢ / ٦٦ .

عين الفعل[٣] نحو مبيع ومقول واحتج الخليل لرأيه بأن واو مفعول زائدة ، والزائد أولى بالحذف[٤] ورأى أبو عثمان أن" كلا الوجهين حسن جميل ، وقول الاخفش أقيس".

وأخذ أبو الفتح يعلل الوجهين ، ويحتج لكل منهما ، ولكنه كاد يرجح مذهب أبي الحسن الاخفش على مذهب الخليل وسيبويه ، لولا أنه رأى أبا الحسن يقع في المناقضة ، فلا يستمر مذهبه على الاطراد حين علل ورود"معيشة "على مفعلة [٥] بأنها معوشة ، لا معيشة .

وذكر الخليل أنك إذا قلت : مبيوع ، فألقيت حركة الياء على الباء سكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو مفعول[٦] .

وقال أبو الحسن : إنهم لما أسكنوا ياء مبيوع ، وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء ، وصارت بعدها ياء ساكنة ، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التي حذفتها ، فوافقت واو مفعول الباء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التي قبلها " .[٧]

---

[٣] التكملة : ٢٥٥ .

[٤] المنصف : ١ / ٢٨٧ .

[٥] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٨ .

[٦] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٨ ٢٨٧/١٢ .

[٧] المنصف : ١ / ٢٨٧ .

أما أبو الفتح فقد راح يسوق الحجج لكلا الجانبين ، ويعلل ويحلل ، بقوله : "إنما وجب إسكان عين الفعل من مبيوع ومقوول عندهم جميعا ، لان قيل وبيع عندهم معتلان ، فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما ، ولأن الضمة مستثقلة في الياء والواو ، كما ذكر أبو عثمان قيل : ثم حدث من التغير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل وسيبويه والاخفش ، ولكل واحد من الاعتلال لصحة مذهبه ، وما يمكن أن يحتج به عنه ما أذكره :

فأما الخليل فيقوي مذهبه في أن المحذوف واو مفعول ، فيما ذكره أبو علي ، قول الشاعر :

سيكفيك صرب القوم لحم معرض وماء قدور في القصاع مشيب

فقال قوله : مشيب ، أصله : مشوب ، لأنه من شبت الشيء أشوبه ، إذا خلطته بغيره ، فلو كانت الواو في مشوب واو" مفعول" لمل جاز أن تقول فيها : " مشيب" لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم : رمي فهو مرميٌ ، وقضي فهو مقضيٌ ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبها ياء ، كما قلبها الآخر في قوله :

أزمان عيناء سرور المسرور عيناء حوراء من العين الحير

وأصله الحور لأنه جمع حوراء .

فالواو في مشوب عين الفعل بمنزلتها في الحور ، ألا ترى أنه قلبها في مشوب ، كما قلبها في الحور .[٨]

---

[٨] ينظر الكتاب : ٤ / ٣٤٨

وقد جاء مثل مشيب مما قلبت فيه عين الفعل وهو قولهم : أرض مميت عليها ، يريدون : مموت عليها ، وغارمنيل ، وهومن الواو ، وأصله منول .

قال ابو علي : معناه ينال ما فيه ، وقال الراجز :

در لأسمـــاء يعفيها المـــور والدجن يوما والسحاب المهمور
قد درست غير رماد مكفور مكتئب اللـــــون مريح ممطـــور

يريد ب : مريح ، مروحا ، لأنه من الروح

هذا كله يشهد بصحة قول الخليل : إن المحذوف من مقول ومبيع واو مفعول[٩] فمشيب ، أصلها : مشوب ، قلبت واوها ياء[١٠] ، ولو كانت هذه الواو واو مفعول لما جاز قلبها ، لأن قلبها واوا لا يجوز إلا إذا كانت لام الفعل حرف علة في نحو : مرمي ، ومقضي ، وأصلهما : مرموي ومقضوي ، فالياء في مشيب أصلها واو ، هي عين الفعل ، وليست واو مفعول ، ثم أو رد أبو الفتح ما يمكن أن يحتج به أبو الحسن ، وذلك أن له أن يقول : "إن واو مفعول جاءت لمعنى ، وهو المدّ ، والعين لم تأت لمعنى ، فحذفت العين التي لم تأت لمعنى ، وتبقيه ما جاء لمعنى ، وهو الواو الزائدة أولى ، كما تقول : مررت بقاض ، فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ، وتبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصرف .

---

[٩] المنصف : ١ / ٢٨٨

[١٠] الكتاب : ٤ / ٣٤٨

وشيء آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن ، وهو أن هذه العين قد اعتلت في قال وباع وقيل وبيع ، وفي أصل مبيع ومقول ، فكما أعلت بالاسكان والقلب ، كذلك أعلت أيضا بالحذف ، وواو مفعول لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل ، فكان تركها وحذف المعتل أوجب .

ألا ترى إلى قولهم : اتقى ، وأصله اوتقى ، فلما أعلت الفاء بقلبها تاء أعلت بالحذف فيما أنشدناه أبو علي وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد :

تقوه أيها الفتيان إني رأيت الله قد غلب الجدودا

وأنشدنا أيضا عنه :

قصرت له القبيلة إذ تجهنا وما ضاقت بشدته ذراعي

وأصل هذين : اتقوه ، واتجهنا .

قال أبوعلي : ولكنه لما أعل الفاء بالقلب ، أعله بالحذف[11]. فكذلك لما أعلت عين مفعول بالاسكان والقلب ، أعلت أيضا بالحذف . فإن العين في مقول ومبيع قد حذفت في قولهم : قل وبع ونحو ذلك ، فكما حذفت في غير هذا الموضع ، كذلك حذفت هنا .

والخليل يقول : "إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حرك الآخر منهما ، فكذا يحذف الآخر منهما".

ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو: خف ، وقل وبع ، لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى ، نحو التنوين في غاز ونحوه ، وكما أعلت العين بالقلب مع ألف " فاعل" نحو : قائم ، كذلك أعلت بالحذف مع واو مفعول .

---

[11] في الكتاب : ٤ / ٤٨٣ .

والخليل يقول : إن الميم في أوله يدل على أنه اسم المفعول ، فتحذف الواو لأنها زائدة .

ويقول ابو الحسن : إن مبيعا يشبه مقيلا ومسيرا ، وهما مصدران ، فلهذه العلل المتكافئة ، قال أبو عثمان : وكلا الوجهين حسن جميل ، ولقوة قول أبي الحسن ، قال : الأخفش أقيس .

وقوله في هذا عجيب ، وإن كان قد ناقض فيه[١٢].

ويظهر أبو الفتح في هذه المحاجة قاضيا يورد الدليل والدليل المخالف له ، دون أن يرجح قولا على آخر ، فلكل من الرأيين حجج تقويه ، وهو وإن مال الى تأيد قول أبي الحسن لقوته في القياس ، إلا أن أبا الحسن وقع في التناقض حين لم يستطع طرده والاستمرار فيه .

٢. " **إعلال اسم المفعول من الثلاثي الأجوف** " .

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة" مفعول"[١٣] ، فإن كان الفعل معتل العين بالواو ظهرت الواو ، نحو: مقول ومصوغ ، لأنه من القول والصوغ ، وإن كان معتل العين بالياء ظهرت الياء نحو : معيب ومبيع ومسير به[١٤].

---

[١٢] المنصف :١ / ٢٨٩ ، وينظر الخصائص : ٢ / ٤٧٧ .

[١٣] المنصف : ١/ ٢٨٥ ، والكتاب : ٤ / ٣٤٨ ، وشذا العرف : ١٦ ، ٧٩ .

[١٤] المنصف : ١/ ٢٨٢ ، والتكملة : ٢٥٥ .

ولما كان الفعل معتلا في نحو: قيل وبيع ، فقد أعل اسما الفاعل والمفعول منه ، لأنهما جاريان عليه ، وإن كان اسم الفاعل أجرى على الفعل من اسم المفعول ، لأنه بوزنه ، وليس مفعول كذلك[١٥].

وبنو تميم يتمون مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع و معيوب ومسيور به ، فاذا كان من الواو لم يتمّوه ، لايقولون في مقول : مقوول ، ولا في مصوغ : مصووغ البتَة[١٦].

وإنما أتمو ا في الياء ، لأن الياء وفيها الضمة ، أخف من الواو وفيها الضمة ، ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا : أدؤر وأثؤب وأنؤر ، قال الراجز :

لكلّ دهر قد لبست أثؤبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مطرد ، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو كان ذلك أثقل لها ، فلذلك ألزموها الحذف في مفعول ، والياء إذا انضمت لم تهمزولم تغَير ، فهذا يدلك ويبصّرك أن الياء أخفُ"[١٧].

فالعلة في جواز تتميم بني تميم ل" مفعول" من الياء ، أن الياء خفيفة ليست في ثقل الواو ، فاحتملت الضمة لذلك[١٨].

---

[١٥] المنصف : ١ / ٢٨٣ ، وقد ضبطت كلمة " أجرى" فيه على " أجرى " ، وهو خطأ .

[١٦] المصدر نفسه : ١/ ٢٨٣ ، والكتاب : ٤/ ٣٤٨ .

[١٧] المنصف : ١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

[١٨] المنصف : ١ / ٢٨٤ .

وأجاز أبو العباس إتمام" مفعول" من الواو ، خلافا لأصحابنا كلّهم ، وقال : ليس بأثقل من سرت سوورا ، وغرت غوورا ، لأن في سوور وغوور واوين وضمتين ، وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة .

وقال أبوعلي : وهذا خطأ ، لأنه يجيز شيئا ينفيه القياس وهو غير مسموع ، فقياسه قياس من قال: ضربت زيد ، فأما سرت سوورا ، فلو لم يسمع لما قيل[٢٢].

غير أن أبا علي قال : " وقد صححوا عين مفعول فيما كان من الياء نحو : مزيوت ومبيوع ، ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم ينكر ، ألا تراهم قد قالوا : الغوور ، فهو مثل : مفعول من الواو لو صح" .[٢٣]

وقد عدّ أبو الفتح تتميم واو مفعول من الشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية[٢٤].

وإعلال سرت سوورا ينفيه القياس ، ذلك أنه لو أعل لأسكنت الواو الأولى وبعدها واو ساكنة ، فيجب حذف إحداهما ، فيصير على وزن " فعل" ، فيلتبس مثال : فعول بفعل .

---

[٢٢] المنصف : ١ / ٢٨٥ .

[٢٣] التكملة : ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

[٢٤] الخصائص : ١ / ٩٨ ، ٩٩ ، وينظر مناهج الصرفيين : ٤٢٩ ، ٤٣١ .

فمن أعل فقال : " معيب" ، فلأن عيب معتلة ، ومن أتم فقال : " معيوب" ، شجعه على ذلك سكون ماقبل الياء ، فجرت لذلك مجرى الصحيح[١٩].

ولم يجد أبو الفتح في تصحيح اسم المفعول ما يستنكر ، وإن كان فعله معتلا ، فقد قالوا : " غزي" ، فقلبوا الواو ياء ، وقالوا : " مغزوّ ، فصححوها ، وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول ، وإن كان جاريا على فعل معتل ، لأنه ليس على وزن المضارع ، ولم يكن اسم الفاعل إلا معتلا ، لأنه جار على الفعل ، وعلى وزن المضارع في الأصل في حركته وسكونه[٢٠]

"وقد تحجر ، أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو ، وهذا هو الأشهر" [٢١].

وقد حكى غيره أنهم يقولون : " ثوب مصوون" ، والأكثر مصون ، وأنشدوا قول الراجز :

والمسك في عنبره المدووف

والأشهر" مدوف" ، وقالوا : رجل معوود وفرس مقوود وقول مقوول .

---

[١٩] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٤ .

[٢٠] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٤ .

[٢١] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٤ ، وفي الكتاب : ٤ / ٣٤٩ : " ولا نعلمهم أتموا في الواوات ، لأن الواوات .

أثقل عليهم [في الأصل : عليهن ، وهو خطأ] من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " .

أما مصوغ ومقول ، فقد حذفت منهما الواو لأمن الالتباس ، لأن اسم المفعول من فعل وزنه" مفعول" أبدا ، نحو : ضرب ، فهو مضروب ، فجرى مقول ومصوغ على ما يجب فيهما من اعلال[٢٥].

ويرى أبو الفتح أن إتمام" مفعول" مما عينه واو شاذ ، لم يرد إلا في كلمات قليلة سمعت ولا يقاس عليها ، " لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله ، أنه من الواو ، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو" مفعول" فتجتمع واوان وضمة .

" ومعيوب" إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة ، وإذا كان القياس في معيوب الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل ، فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وهذا طريق مستمرُ في العربية لاينكسر أن يحتمل أمر واحد ، فإذا انضم إليه سبب آخر لم يحتملا[٢٦].

وهناك شواهد أوردها أبو عثمان لجواز إتمام مفعول من ذوات الياء ، فيما يرويه عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، أنه سمع في شعر العرب :

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة : يوم رذاذ عليه الدَجن مغيوم

---

[٢٥] المنصف : ١ / ٢٨٥ .

[٢٦] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٦ .

قال أبو عثمان : أخبرني أبو زيد ، أن تميما تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب[٢٧].

ويرى أبو الفتح أن إتمام مفعول من ذوات الياء واسع فاش ، فقد قالوا : طعام مزيت ، ومزيوت ، ورجل مدين ، ومديون[٢٨].

٣. (مفعلة من عشت)

قال ابو الفتح : "أصل معيشة إذا كانت مفعلة عند الخليل: معيشة ، فنقل الضمة الى العين فأنضمت ، وبعدها ياء ساكنة ، فأبدل الضمة كسرة ، لتسلم بعدها الياء ، فصارت معيشة ، واذا كانت مفعلة ، فأنما نقل الكسرة الى العين حسب " [٢٩].

وذكر أبو عثمان أن الاخفش كان يخالف الخليل ، ويقول في مفعلة من العيش : معوشة ، وقوله هذا ترك لقوله في مبيع ومكيل ، وقياسه على مبيع ومكيل : معيشة ، لأنه يزعم أنه حين ألقى حركة عين مفعول على الفاء ، انضمت الفاء ، ثم أبدل مكان الضمة كسرة ، لأن بعدها ياء ساكنة ، وكذلك يلزمه في معيشة هذا ، وإلا رجع الى قول الخليل في مبيع[٣٠].

فمفعلة من عشت عند الخليل يعتريها التغيير التالي : معيشة – معيشة وهي عند الأخفش كما يأتي : معيشة – معوشة ، فلا تنقلب عنده ضمة

---

[٢٧] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٦ .

[٢٨] المصدر نفسه : ١ / ٢٨٧ .

[٢٩] المصدر نفسه : ١ / ٢٩٦ و٣٢٤ ، الكتاب : ٤ / ٣٤٩ .

[٣٠] المصدر نفسه : ١ / ٢٩٧ .

العين كسرة ، لتسلم الياء ، ولكن تنقلب الياء الساكنة واوا للضمة قبلها ، وهذا مناقض لما ذهب اليه في مبيع ومكيل ، من نقل ضمة الياء الى ماقبلها ، ثم قلب الضمة كسرة لتسلم الياء .

ويرى أبو الفتح أن الأخفش إن كان يقول : معوشة ، فأنه يلزمه أن يقول في مبيع : مبوع ، فيخالف العرب أجمعين ، وإذا قال : مبيع ، فقياسه ، معيشة في مفعلة ، وهذه هي المناقضة التي قدم ابو الفتح ذكرها عند الكلام على المحذوف من اسم المفعول الأجوف الثلاثي .

قال أبو الفتح : " ولو قال في مفعلة : معيشة . كقول الخليل ، لكان مذهبه لانهاية وراءه ، ووافق قوله في مبيع واستمر مذهبه على الاطراد"[٣١].

ولولا قول العرب : مبيع بالياء دون مبوع ، لكان قول أبي الحسن في مفعلة : معوشة قولا حسنا ، ولكن قولهم : مبيع هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن[٣٢].

وعلى الرغم من حكم ابي الفتح على مذهب الأخفش بالفساد هنا ، إلا أنه حاول التماس العذر له ، فقال : " فأما قول الشاعر:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزري

---

[٣١] المنصف : ١ / ٢٩٨ .

[٣٢] المصدرنفسه : ١ / ٣٠٠ .

ففيه تعلق لأبي الحسن في قوله في مفعلة من عشت : معوشة لأن مضوفة ، مفعلة من ضفت الرجل ، إذا نزلت به ، لأن معناها ما ينزل بالانسان ويضيفه من نوائب الدهر ، وأصلها: مضيفة ، ثم نقلت الضمة إلى الضاد ، وانقلبت الياء واوا ، لسكونها وانضمام ماقبلها .

فيشبه أن يكون أبو الحسن بهذا تعلق ، وعليه عقد هذا الخلاف ، إلا أن هذا حرف شاذ لانعلم له نظيرا ، فينبغي ألا يقاس عليه ، وقول الخليل في معيشة ومبيع أقوى ، لقولهم كلهم : مبيع ولم يقولوا : مبوع ، كما قالوا : مضوفة ، ومن مبيع يشبه أن يكون الخليل أخذ قوله في معيشة ، لأن عين مفعول مضمومة.

فأما مئونة فلا حجة فيها لأبي الحسن ، لأنه يجوز أن يكون من الأون ، وهو العدل ، لأنها ثقيلة على متكلفها ، كما أن العدل ثقيل على حامله ، وقالوا إنها فعولة من منت ، وأجاز الفراء أن تكون مفعلة من الأين وهو التعب ، وهذا كقول أبي الحسن في معوشة ، والاحتجاج عليه مثله على ابي الحسن ، لا فرق بينهما" .[٣٣]

فقد أخذ أبو الفتح : الخليل ، لأنه رآه مطردا ، ورفض قول الأخفش ، لأنه لم يطرد ، وهو وإن حاول الاعتذار عنه باستناده إلى بعض الشواهد إلا أنه ترك قوله لعدم اطراده .

٤. همزة الوصل في الأسماء :

ذكر أبو عثمان أن" الأفعال قد تسكن أوائلها ويلحقونها ألف الوصل " .

---

[٣٣] المنصف : ١ / ٣٠١

قال أبو الفتح :

" ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن ، هربا من الابتداء به ".

والأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها ، وأنها لا تقر على حال واحد ، فلذلك كثر فيها الأعتلال ، ومن هذا الآعتلال تسكين أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل[٣٤] ومع أن الأسماء أقوى من الأفعال وأثبت ، إلا أنها يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه ، وهو نوع من الإعتلال يلحق الأسماء ، فتتقارب الأسماء والأفعال ، ومما يظهر هذا التقارب أنهم اجترؤوا على اسماء محصورة ، فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل"[٣٥].

وتلك الأسماء هي : ابن وابنة و وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان واسم واست وايم ، وقالوا : ابنم ، يعنون الابن[٣٦].

وهذه الاسماء كلها معتلة[٣٧] ، دخلها الحذف والتغير ، ثمانية منها محذوفة اللامات ، وهي : ابن وابنة وابنم واثنان واثنتان واسم وايم واست .

وهمزة الوصل تعاقب اللام في الأسماء العشرة التي تلحقها ، أي أنها تلحق الاسم إذا حذفت اللام ، وتحذف إذا ردت اللام إليه ، ولاتدخل

---

[٣٤] المنصف : ١ / ٥٥ .

[٣٥] المصدر نفسه : ١ / ٥٧ .

[٣٦] الكتاب : ٣ / ١٩٨ .

[٣٧] المنصف : ١ / ٥٨ ، وسر الصناعة : ١١٥ .

إلا على الأسماء المحذوفات ما خلا" امرأ " ، تقول في النسب إلى ابن : ابني ، فتقر الهمزة ما دامت اللام محذوفة ، فإن رددت اللام حذفت الهمزة ، لأنها لاتجتمع مع اللام ، وذلك قولهم: بنوي[٣٨].

قال أبو العباس : أن همزة الوصل لم تلحق في " أب " ولا " أخ " ، لأن في أولها همزة ، فكرهوا اجتماع همزتين ، فتنقلب الثانية ياء .

ورد أبو الفتح على أبي العباس بقوله : " وهذا قول كما تراه ، لأنا قد رأيناهم قالوا : دم ، وغد ، ويد ، وهن ، ونحو ذلك ، فلم يلحقوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة .

ويرى أبو الفتح أن همزة الوصل قد عاقبت الأصل في قولهم : ابني ، فلما ردَ الأصل ، وهو الواو ، حذفت الهمزة فقالوا : بنوي ، فكأن همزة الوصل من الأصل لمعاقبتها له ، فهي كالعوض من الأصل المحذوف ، "فكأني عند إتياني بها أردت الحذف ، ثم أتيت بما يقوم مقام المحذوف ، فكأن لم أحذف ، وهذا نقض ما قصدت له من الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا في النسب الى يد: يدوي؟ فتركوا عين الفعل محركة بعد الرد ، لأنهم لو حذفوا الحركة بعد الرد كنت لحذفك إياها كمن لم يرد ، وصار ردك كلا ردّ ، وهذا قول أبي علي[٣٩] ، فيما أخذته عنه ، وهو يشهد بصحة ما ذهب إليه سيبويه في تبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رد إلى الكلمة ما حذف منها[٤٠].

---

[٣٨] المصدر نفسه : ١ / ٥٨ .

[٣٩] التكملة : ٦٠ ، وفيه : " ومما يجري هذا المجرى في رد اللام إليه ما كان في أوله من هذه الأسماء .

[٤٠] ينظر الكتاب ٣/٣٦٤ ، ٣٦٥ .

وأبو الحسن يذهب إلى حذف ما وجب بالحذف عند رد المحذوف ، فيقول في النسب إلى يد : يديّ ، وفي غد : غدوي .

والقول قول سيبويه ، ألا ترى أن الشاعر لّما ردَ الحرف المحذوف بقَى الحركة التي احدثها الحذف بحالها قبل الرد من قوله :

يديان بيضاوان عند محلّم قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

فتحريكه الدال بعد ردّ الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تبقية الحركة بعد الرد .

قال أبو علي : فان قيل فما تصنع بقول الراجز :

لاتقلواها وادلواها دلوا إنّ مع اليوم أخاه غدوا

وبقول الآخر:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلُوها وغدوا بلاقع

ألا ترى أنه قد ردَ اللام في" غد " وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحة قول الأخفش ، فالجواب : أن الذي قال "غدوا" ليس من لغته أن يقول : غد ، فيحذف بل الذي يقول : غد ، غير الذي يقول: غدوا[٤١]

ولم يذكر أبو عثمان في تصريفه أحكام هذه الأسماء العشرة ، فاستدركها أبو الفتح عليه ، وفي مسألة رد المحذوف في النسب عرض رأي سيبويه القائل بتبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا ردَ إلى الكلمة ما حذف منها في نحو : ابن ، وأصله : بنو ، وهمزة الوصل تعاقب الواو ، فلا تجتمعان معا ، وعند النسبة إليها يقال : ابنيّ ، بحذف

---

[٤١] المنصف : ١ / ٣٦ .

الواو وإثبات الهمزة ، أوبنويّ ، بحذف الهمزة وإثبات الواو ، مع تحريك النون .

وعرض رأي أبي الحسن الأخفش القائل : بحذف الحركة التي كانت قد وجبت عندما حذف الواو ، فلما ردّت الواو حذفت الحركة ، ففي النسبة إلى يد يقال : يديّ ، وإلى غد : غدويّ .

ثم استشهد برأي أبي عليّ على صحة مذهب سيبويه بقوله : " والقول قول سيبويه" ، واستشهد عليه بقول الشاعر : " يديان بيضاوان عند محلم قد يمنعانك ان تضام وتضهدا " ببقاء الحركة مع ردّ المحذوف ، وهو الياء ، غير أنه أورد شاهدين اعترض بهما أبو عليّ ، ثم أتى بالجواب عليهما ، ليثبت رأي سيبويه ، ويرفض رأي أبي الحسن .

٥. " **نون عنسل**" [٤٢] ذهب سيبويه[٤٣] في" عنسل " إلى زيادة النون ، وأخذها من قول لبيد .[٤٤]

عسلان الذئب أمسى قاربا برد الليل عليه فنسل

وذهب محمد بن حبيب في ذلك إلى أنه من لفظ" العنس " ، وأن اللام زائدة ، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك ، وأولالك ، وعبدل وبابه .. وما أراه إلا أضعف القولين ، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع ، فكيف بزيادة النون غير ثانية ، وهو أكثر من أن أحصره لك.[٤٥]

---

[٤٢] العنسل : الناقة السريعة .

[٤٣] في الكتاب : ٤ / ٣٢٠ : وينظر المصدر نفسه : ٤ / ٢٣٦ .

[٤٤] الخصائص : ٢ / ٤٨ .

[٤٥] الخصائص : ٢ / ٤٨

فقد عرض مذهب سيبويه بزيادة النون في" عنسل " ، واحتج له ببيت لبيد ، وسيبويه لم يورد البيت في الكتاب ، ثم عرض مذهب محمد بن حبيب بأن النون أصل ، وأن اللام زائدة كزيادتها في ذلك وأولالك وعبدل ، ورأى أن مذهب محمد بن حبيب أضعف القولين ، واحتج لمذهب سيبويه بأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع ، وعلى الأكثر يكون القياس .

٦. " **همزة التأنيث** "

ذكر أبو عثمان أن من أمهات الزوائد همزة التأنيث ، كالتي في صحراء ، فكان ذلك تصريحا " بأن علامة التانيث هي الهمزة في الحقيقة ، فقال أبو الفتح : وهو الصواب ، وليس كما يقول من يزعم أن المدة علامة التأنيث ، لأن هذا كلام غير محصّل ، وذلك أن المدة إنما هي الألف التي قبل الهمزة ، وعلامة التأنيث لاتكون وسط الكلمة ، إنما تكون آخرها نحو : حمدة و حبلى .

"فأن قيل : ما تنكر أن تكون الألف والهمزة جميعا علامة التأنيث ، كما تقول : إن الياءين في نحو : زيديّ وبكريّ علامة النسب" ؟

قيل : هذا ممتنع ، لأنا لم نر علامة تأنيث غير هذه تكون على حرفين ، إنما هي حرف واحد نحو : الهاء في طلحة والألف في حبلى .

"فأن قيل : إن سيبويه يقول في مواضع من الكتاب : فعلت بألفي التأنيث وصنعت بهما ، يعني هذه الألف والهمزة" .

قيل : إنما قال هذا ، لأن هذه الهمزة لّما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها ، وهي مصاحبة لها وغير مفارقة ، أطلق هذا اللفظ عليهما تجوُزا[٤٦].

فابن جني يرى في قول سيبويه تجوزا عندما يطلق على الألفين بأنهما للتأنيث ، ولكنه يلتمس له تأويلا ، بأنه رأى همزة التأنيث لا تأتي إلا مع ألف المد قبلها ، فأطلق عليهما ألفي التأنيث .

ويستدل أبو الفتح على أن الهمزة وحدها علم التأنيث بجمع مثل : صحراء بالألف والتاء ، نحو : صحراوات ، فتغير الهمزة وحدها ، وتترك الألف بحالها . فقلب الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طلحات ، لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث .

ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها علامة تأنيث لوجب تغييرها في الجمع ، كما وجب تغيير الهمزة لما كانت علامة تأنيث ، فتركهم الألف بحالها ، وتغييرهم الهمزة ، دلالة على أن الهمزة وحدها علامة التأنيث[٤٧].

ويرى أبو الفتح أن همزة التأنيث في مثل صحراء منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو : حبلى وبشرى ، ولكنها لّما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان ، فقلبت همزة ، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح[٤٨].

---

[٤٦] المنصف : ١ / ١٥٤ ، وينظر الكتاب : ٣ / ٢١٤ ، ٢١٥ .

[٤٧] المصدر نفسه : ١ / ١٥٥ .

[٤٨] المصدر نفسه : ١ / ١٥٥ او سر الصناعة: ٨٣ ، وكتاب : ٣/٢١٤.

"ويدل على صحته وأن هذه الهمزة منقلبة من ألف التأنيث المفردة أنك إذا أزلت الألف من قبلها ، بقلبها ، خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع صحراء" صحاريّ " ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء ، انقلبت ياء في الجمع لانكسار ماقبلها ، كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال إذا قلت: "مفاتيح وغرابيل" .

فلما انقلبت الألف إلى الياء ، انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في صحراء ياء ، لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها ، وذلك قولك : " صحاريُ " ، وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها .

فلو كانت الهمزة في" صحراء "غير منقلبة ، لم يلزم انقلابها في الجمع ، كما أنك لو جمعت" قرّاء" لقلت : " قراريء" ، وكما قالوا في جمع كوكب درّيء : " دراريء" لّما كانت الهمزة أصلا غير منقلبة .

فقولهم : صحاريّ بلا همز ، دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحاريء ، كما قالوا : دراريء .

وإذا ثبت أنها منقلبة في صحراء ، فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل: "حبلى" ولايجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو ، لأنا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تانيث في الأسماء .

فأما الياء في" تقومين وتقعدين" ، فعلامة الضمير المؤنث ، وليست من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة ، فتأمل ما ذكرته ، فإنه لا يجوز في القياس غيره ، وهو رأي أبي علي ، وعليه قول أشياخنا المتقدمين .[٤٩]

---

[٤٩] المنصف : ١ / ١٥٥ ، ١٥٧ ، وسر الصناعة : ٨٥ ، وينظر التكملة : ١٠٩ .

فقد أثبت رأي سيبويه ، وجزم بأنه هو الصحيح ، ثم ساق الأدلة على صحته ، ثم أكد قوله : بأن هذا الرأي رأي أبي علي وأشياخه المتقدمين ، ثم كرر جزمه بأن هذا هو القياس ، ولايجوز غيره ، " فقلما أفصح أصحابنا هذا الإفصاح عنه".

٧. " تاء أخت وبنت "

أخت وبنت أصلهما : أخو وبنو[٥٠] ، ووزنهما فعل ، نقل إلى فعل وفعل بوزن قفل وحلس ، حيث أبدلت الواو تاء ، فقالوا : أخت وبنت ، " وليست التاء فيهما بعلامة تانيث ، كما يظن من لاخبرة له بهذا الشأن ، لسكون ماقبلها ، هكذا مذهب سيبويه[٥١] ، وهو الصحيح ، وقد نصّ عليه في باب ما لاينصرف ، فقال : " لو سميت بهما رجلا لصرفتهما معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم" .

---

[٥٠] سر الصناعة : ٩٠ .

[٥١] في المصدر نفسه : ١٤٩ : " أخوة وبنوة " ، وهو خطأ .

ينظر الكتاب : ٤ / ٣٦٣ ، وشرح الملوكي في التصريف : ٤٠٢ . والكتاب : ٤ / ٢٢١ ، وعلق السيرافي على ذلك بقوله : " التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في " سنبته وعفريت " لأن التاء في سنبته زائدة للإلحاق " بسلهبة وحرقفة " ، وما أشبه ذلك ، والسنبته : القطعة من الدهر كالمدة ، ثم قال : " وكذلك بنت وأخت ملحقتان بجذع وقفل ، والتاء فيهما زائدة للإلحاق ، فاذا سمينا بواحدة منهما رجلا صرفناه ، لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث ، كرجل ، سميناه بنهر وعين ، والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء ، كقولنا : دجاجة وما أشبه ذلك " (ينظر الكتاب : ٤ / ٢٢١ ، ٢٢٢) .

على أن سيبويه قد تسمَح في بعض ألفاظه في الكتاب ، فقال : " هما علامتا تأنيث"[٥٢] ، وإنما ذلك تجوّزمنه في اللفظ ، لأنه أرسله غفلا ، وقد قيّده وعلّله في باب ما .

لا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلّل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل ، ووجه تجوُزه أنه لّما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث ، صارتا كأنهما علامتا تأنيث"[٥٣].

ولما كانت التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث ، وكانت بنت وأخت مؤنثتين ، رأى **أبو الفتح** : " أن الصيغة فيهما علم تأنيثهما ، وأعني بالصيغة فيهما بناءهما على فعل وفعل ، وأصلهما فعل ، وإبدال الواو فيهما لاما ، لأن هذا عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو : ابنة وبنت ، فالصيغة في بنت قامت مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة ، فكذلك صيغة بنت علم تأنيثها ، وليس بنت من ابن كصعبة من صعب ، إنما نظير صعبة من صعب ، ابنة من ابن[٥٤].

ويدل على أن أخا وابنا فعل مفتوحة العين ، جمعهم إياها على أفعال ، نحو: أبناء وآخاء ، حكى سيبويه آخاء عن يونس ، وأنشدنا أبو علي :

وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم وأيُ بني الآخاء تنبو مناسبه

---

[٥٢] الكتاب : ٤ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وفيه : " وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو : منطلقات ، وتؤنث بها الواحدة نحو: هذه طلحة ورحمة وبنت وأخت " .

[٥٣] سر الصناعة : ١٤٩ نسبه ابن جني في الخصائص ٢٠٨/١ الى بشر بن المهلب .

[٥٤] المصدر نفسه : ١٥٠ .

ويدل على أن اللام منهما واو قولهم في الجمع : أخوات .

وأما البنَة فلا دلالة فيها عندنا لقولهم : الفتوَة ، وهي من قولهم : فتيان ، ولكن قولهم : بنت وإبدال التاء من حرف العلة يدل على أنهما من الواو ، لأن إبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس"[٥٥].

وسيبويه أورد في كتابه رأيين في تاء " بنت وأخت " :

الأول : أنها علامة تأنيث .

والثاني : أنها كتاء عفريت ، وليست كتاء التأنيث التي تقلب هاء عند الوقف عليها .

وقد رأى أبو الفتح في قولي سيبويه تعارضا ظاهرا ، فأخذ بقوله الثاني ، ورأى أنه هو مذهبه ، لأن سيبويه قد قيده وعلله ، بينما أرسل قوله الأول غفلا ، وعدَ أبو الفتح هذا التعارض تجوزا في اللفظ وتسمُحا فيه ، فحاول تأويله وتسويغه بأن سيبويه رأى أن التاء في" بنت وأخت" لاتبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث ، فكأنها علامة تأنيث .

أما تأنيث" بنت وأخت" فقد حصل من صيغتهما ومجيئهما على فعل وفعل ، وأصلهما فعل ، وإبدال الواو فيهما وهي في موضع اللام ، وهذا عمل اختص به المؤنث .

واستدل على أن التاء في" بنت وأخت" ليست علامة تأنيث ، وأن التأنيث جاءها من صيغتهما ، بأن صيغة" بنت" قامت مقام علامة التأنيث في" ابنة" ، ورأى أن هذه التاء للإلحاق بمثل" حلس وضرس" ، والتاء فيهما

---

[٥٥] المصدر نفسه : ١٥٠ – ١٥١ .

بدل من لام الفعل وليست علامة للتأنيث ، كما تكون في "ابنـــة واثنتـــان" لكون ماقبلها في " بنت وثنتان " وعلامـــة التأنيـــث لايكـــون مـــا قبلهـــا إلا مفتوحا"[٥٦].

ويمكن أن يرد على قول أبي الفتح باعتبار الصيغة علامة تأنيث في" بنت وأخت" بالقول : إن كلمتي" بنت وأخت" مؤنثتان حقيقيتان ، وإن لم تلحقهما علامة تأنيث ، فقد" بينت لنا دراسة المذكر والمؤنث من الإنسان والحيوان أن المؤنث الحقيقي .. يعتبر لغويا مؤنثا سواء اتصل به مميز التأنيث أم لم يتصل"[٥٧].

٨. فوائت الكتاب

أورد سيبويه للأسماء ثلاثة مائة مثال وثمانية أمثلة ، وزاد عليه ابن السراج اثنين وعشرين مثالا ، وزاد الجرمي بأمثلة يسيرة ، وكذلك ابن خالويه ، وجمع ما الفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة [٥٨].

واستدرك الزبيدي على سيبويه نيفا وثمانين بناء[٥٩] ، **وخصص أبو الفتح** بابا للحديث عن الأبنية التي فاتت سيبويه ، سماه : " باب القول على فوائت الكتاب"[٦٠] ، فذكر من تلك الأبنية قرابة ستين مثالا .

---

[٥٦] المنصف : ١ / ٥٩ .

[٥٧] المصطلح الصرفي : ٢٢٦.

[٥٨] المزهر : ٢ / ٤ .

[٥٩] الأسماء والأفعال والحروف : ٦ .

[٦٠] الخصائص : ٣ / ١٨٥ ، ٢١٨ .

ولم ير أبو الفتح فيما فات سيبويه من الأمثلة ما يعيبه ، حتى لو صح أنها فاتته ، وحتى" لو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه ، لكانت معلاة له لا مزراة عليه ، وشاهدة بفضله ونقص المتتبع له بها لا نقصه ، إن كان أوردها مريدا بها حطَ رتبته ، والغضَ من فضيلته ، وذلك لكلفة هذا الأمر ، وبعد أطرافه ، وإيعار أكنافه أن يحاط بها ، أو يشتمل تحجُر عليها .

"وإن إنسانا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة ، وتحجّر أذراءها المترامية على سعة البلاد ، وتعادي ألسنتها اللداد ، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد حتى اغترق جمع كلام الصرحاء والهجناء والعبيد والإماء في أطرار الأرض ، ذات الطول والعرض ، مابين منثور إلى منظوم ومخطوب به إلى مسجوع ، حتى لغات الرعاة الأجلاف ، والرواعي ذوات صرار الأخلاف ، وعقلائهم والمدخولين ، وهذاتهم الموسوسين في جدهم وهزلهم وحبهم وسلمهم ، وتغاير الأحوال عليهم ، فلم يخل من جميع ذلك ، على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار ، متهافتة على البحث والاعتبار" ، ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمّن فسدت لغته ، فلم تلزم عهدته ، لجدير أن يعلم بذلك توفيقه ، وأن يخلّى له إلى غايته طريقه" .[٦١]

فأبو الفتح ينظر إلى سيبويه بإجلال وتوقير يرفعانه عن النقد له أو الانتقاص منه ، ذلك أن سيبويه أحاط بأطراف هذه اللغة ، وعرف منثورها ومنظومها ومسجوعها وخطبها وكلام أهلها ، فليس يعيبه أن يفوته بعض

---

[٦١] المصدر نفسه : ٣ / ١٨٥ ، ١٨٦

أمثلتها ، لاسيما إذا كانت هذه الأمثلة كلها أو جلها مأخوذة عمن فسدت لغته ، وأنها من القليل النادر في الاستعمال .

ويورد أبو الفتح ما يرى أنه قد فات سيبويه ، باذلاوسعه في " إماطة الفحش به عنه" [٦٢].

والأمثلة التي فاتت الكتاب هي[٦٣] :

تلقّامة وتلعّابة	فرناس	فرانس	تنوفى
ترجمان	شحم أمهج	مهوأنّ	عياهم
ترامز وتماضر	ينابعات	دجندح	عفرّين
ترعاية	الصِنَبر	زيتون ، ميسون	كذَبذب
وكذُبذب	هزنبزان	عفزَران	هديكر
هندلع	درداقس	خزرانق	شمنصير
مؤق	مأق	حبروَة	مسكين ، منديل
حوريت	ترقوَة	خلبوت	حيُوت
سمرطول	قرعبلانة	عقربّان	مألك
إصرِي	إزلزل	إصبع ، خرفع ، زئبر	ضئبل
خرنباش	زرنوق ، صعفوق	كنادر	الماطرون
خزعال ، قسطال	ويلمَة	فرنوس	سراوع
ضهيد	عتيد	الحبليل	الأربعاوي
مقبئنّ	يرنأ	تعفرت	

---

[٦٢] الخصائص : ٣ / ١٨٧

[٦٣] المصدر نفسه : ٣ / ١٨٧

فقد ذكر سيبويه في المصادر تفعّلت تفعّالا ، نحو : تحمّلت تحمّالا. ومثله : تقرّبت تقرّابا ، والواحدة تحمّالة ، فإذا ذكر تفعّالا ، فكأنه قد ذكره بالهاء ، وذلك لأن الهاء زائدة أبدا في تقدير الانفصال على غالب الأمر .

ودفع أبو الفتح مايمكن أن يعترض به بأن تلقّامة في الأصل المرة الواحدة ، ثم وصف بها على حد ما يقال في المصدر يوصف به كما يوصف بالمصدر نحو قوله تعالى : { إن أصبح ماؤكم غورا }[٦٤] ، أي غائرا ، لأنه يراد بالوصف بالمصدر ، المبالغة والكثرة ، وساغ الوصف به ، لأنه يجعل الموصوف نفس الحدث ، لكثرة ذلك منه ، والمرة الواحدة أقل القليل من ذلك الفعل ، فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة ، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة ، ولذلك لم يجيزوا : زيد إقبالة وإدبارة ، قياسا على زيد إقبال وإدبار ، فعلى هذا لا يجوز أن يكون قولهم: تلقامة على حد قولك : هذا" رجل صوم" ، لكن الهاء فيه ، كالهاء في علاّمة ونسّابة للمبالغة .

فقد كادت تلقّامة أن تفارق مذهب الصفة ، لأن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه ، فوصف المذكر بالمؤنث ، ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكنافي الوصف ، تمكن وصف المؤنث بالمؤنث ، والمذكر بالمذكر ، فقولك : " هذا رجل عليم" أمكن في الوصف من قولك : " هذا رجل علاّمة" ، كما أن قولك : " مررت بامرأة كافرة" أمكن في الوصف من قولك : " مررت بامرأة كفور".

---

[٦٤] الملك : ٣٠ .

واذا كان كذلك جرى تلقامة من وقولك: " مررت برجل تلقامة " كقولك : " مررت بنسوة أربع" ، فصرفت أربعا وإن كانت على أفعل ، لأنها ليست بوصف متمكن ، فكأن تلقامة بعد ذلك كله اسم لاصفة ، وإذا كان اسما أو كالاسم سقط الاعتذار منه ، لأن سيبويه قد ذكرفي المصادر : تفعّلت تفعّالا ، فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية ، ولم يجز لقائل أن يذكره مثالا معتدا .

الثاني : فرانس[٦٥].

وأما فرانس ، فلعمري إنه لم يذكره ، وظاهر أمره أنه" فعانل " من لفظ الفرس ، قال :

أأن رأيت أسدا فرانسا الوجه كرها والجبين عابسا

الثالث : تنوفى[٦٦].

واختلف في أمرها ، وأكثر أحوالها ضعف روايتها ، والاختلاف الواقع في لفظها ، وإنما رواها السكري وحده ، وأسندها إلى امرىء القيس في قوله :

كأن دثارا حلّقت بلبونه عقاب تنوفى لاعقاب القواعل[٦٧]

---

[٦٥] الخصائص : ٣ / ١٩١ .

[٦٦] الخصائص : ٣ / ١٩١ .

[٦٧] دثار : راعي إبل امرىء القيس ، القواعل : الجبال الصغار ، تنوفى : هضبة عالية .

والذي رويته عن أحمد بن يحيى :

عقاب تنوف لاعقاب القواعل

ويظهر أبو الفتح منافحا عن سيبويه ، يحاول أن يجنبه كل ما يعتذر عنه ، فما فات سيبويه من الأبنية إنما فاته لضعف الرواية ، أو لضرورة الشعر ، وإما أنه سها عنه ، وكان يلزمه ذكره ، ولكن إغفال سيبويه لأبنية قليلة لايحط من قدره ، بل يعليه ، فما ند عنه قليل لا يحتسب ، مقابل ما قيده وأحاط به .

٩. " إيّاك "

استعرض أبو الفتح آراء الخليل وسيبويه والمازني والأخفش وابن كيسان والزجاج وآراء أخرى لم ينسبها لأصحابها في" إياك" ، ثم أخذ بقول أبي الحسن الأخفش .

فالخليل يرى أن" أيا " اسم مضمر مضاف إلى الكاف ، وهو كذلك رأي سيبويه والمازني ، ونقل أبو الفتح عن سيبويه قوله : " حدثني من لا أتَهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : " إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب"[٦٨] ، وحكى سيبويه أيضا عن الخليل أنه قال : " لو أن قائلا قال : إياك نفسك لم أعنّفه"[٦٩].

---

[٦٨] سر الصناعة : ٣١٣ ، والكتاب : ١ / ٢٧٩ .

[٦٩] المصدران نفساهما ، وفي الكتاب : ١ / ١٤ . زيادة : " لأن الكاف مجرورة .

ويرى أبو الحسن الأخفش أن" إيّاك" اسم مفرد مضمر ، يتغيرآخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين ، وأن الكاف في" إياك" كالتي في ذلك ، في أنه دلالة على الخطاب فقط ، مجردة من كونها علامة للضمير ، ولايجيز أبو الحسن فيما حكي عنه : إيّاك وإيّا زيد ، وإيّاي ، إيا الباطل .[٧٠]

وحكى ابن كيسان عن بعض النحويين أنه قال : إيّاك بكمالها : اسم ، وقال : قال بعضهم : الياء والكاف والهاء هي الاسماء و" إيّا " عماد لها ، لأنها لاتقوم بأنفسها .

قال : وقال بعضهم : " إيّا" اسم مبهم يكنى به عن المنصوب ، وجعلت الياء والكاف والهاء بيانا عن المقصود ، ليعلم المخاطب من الغائب ، ولاموضع لها من الاعراب ، كالكاف في ذلك وأرأيتك ، وهذا هو قول أبي الحسن الأخفش ، فال : " وقال بعضهم : الياء والكاف والهاء في موضع خفض ، قال : والدليل على هذا قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشوابّ ، وهذا قول الخليل[٧١].

وقال أبو إسحاق الزجاج : الكاف في" إياك" في موضع جر بإضافة " إيّا" اليها ، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات ، ولو قلت : إيّا

---

[٧٠] سر الصناعة : ٣١٣ .

[٧١] المصدر نفسه : ٣١٣ ، ٣١٤ .

زيد حدّثت ، كان قبيحا ، لأنه خصّ به المضمر ، وحكى ما رواه الخليل من" إيا الشوابّ"[٧٢] .

وبعد استعراض تلك الآراء **قال أبو الفتح** : " وتأمّلنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها ، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش"[٧٣].

ثم أخذ يناقشها واحدا واحدا ، معللا رفضه لها ، وموافقته لأبي الحسن .

أما قول الخليل : إن" إيا" اسم مضمر مضاف ، فظاهر الفساد ، وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ، لأن الغرض في الإضافة ، إنما هو للتعريف والتخصيص ، والمضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة إلى الإضافة"[٧٤].

ثم أورد على نفسه اعتراضا بأن" ربَّ" تدخل على المضمر ، فيقال: ربّه رجلا ، وأجاب بأن الهاء أضمرت على غير تقدم ذكر ، فاحتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو : رجلا ، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير ، وليس كذلك : " إياك وإياه وإياي" ، لأن هذه مختصة معروفة بمنزلة" أنا وأنت وهو" ، فكما أن

---

[٧٢] المصدر نفسه : ٣١٤ .

[٧٣] المصدر نفسه : ٣١٤ .

[٧٤] سر الصناعة : ٣١٤ .

هذه مضمرات مختصة ، فكذلك إيّا هي مضمرة مختصة ، فهذا يفسر قول الخليل والمازني جميعا .

وأما ما حكاه سيبويه عن الخليل من قولهم : " فإياه وإيا الشوابّ " فهو قليل لايرد اعتراضا على السماع والقياس جميعا ، فلم يسمع منهم : " إياك وإيا الباطل " ، ولا حكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد" إيا" .

فأما قول الخليل : " لو أن قائلا قال : إياك نفسك لم أعنّفه" ، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة ، وإنما قاسه على ماسمعه من قولهم : " فإياه وإيا الشواب" ، ولو كان ذلك قويا في نفسه ، وسائغا في رأيه لما قال : " لم أعنّفه" كما لايقال في قول من قال : " قام زيد" ، فرفع زيدا بفعله : إنك في هذا عندي غير معنّف ، وإنما يقال له : أصبت ووافقت ، صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه أو كلام هذا نحوه[٧٥].

" أما قول من قال : إن إياك بكماله الاسم ، فليس بقوي"[٧٦] ، لأنها تشبه " أنت" ، التاء المفتوحة فيها للمخاطب المذكر وكذلك الكاف المفتوحة في" إياك" ، والتاء المكسورة للمخاطبة المؤنثة ، وكذلك الكاف المكسورة ، والضمير إنما هو" أن " والتاء حرف خطاب ، فكذلك" إيا" هي الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ، ولذلك يقال : إياك وإياكما وإياكم ، كما يقال : أنت وأنتما وأنتم[٧٧].

---

[٧٥] المصدر نفسه : ٣١٤ ، ٣١٥ .

[٧٦] سر الصناعة : ٣١٥ .

[٧٧] المصدر نفسه .

" وأما من قال : إن الكاف والهاء والياء في إياك وإياه وإياي ، هي الاسماء ، وإن" إيا" ، إنما عمدت بها هذه الأسماء لقلتها ، فغير مرضيّ أيضا"[٧٨]. وذلك أن" إيا" ضمير منفصل بمنزلة" أنا وأنت ونحن وهو وهي" ، وهذه الضمائر يختلف لفظها عن لفظ الضمير المتصل المرفوع ، كالتاء في" قمت" ونا في" قمنا" والألف في" قاما" والواو في" قاموا".

ولم يعمد بالضمائر المنفصلة شيء من الضمائر المتصلة ، بل هي قائمة بنفسها ، وكذلك" إيا" اسم مضمر منفصل وليس عمادا لغيره ، كما أن التاء في" أنت" ليست اسما ، كالتاء في" قمت" ، والاسم إنما هو" أن" والتاء حرف خطاب ، ليس معمودا ب" أن" ، فكذلك" إيا" هي الاسم ، وما بعدها يفيد الخطاب أو الغيبة أو التكلم ، فما بعدها حرف ، وهي الاسم ، وهذا هو محض القياس[٧٩].

وأما قول أبي إسحاق : إن" إيا" اسم مظهر خصّ بالإضافة إلى المضمر ، ففاسد أيضا ، وليس" إيا" بمظهر كما زعم .

والدليل على أن" إيا" ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب ، وهو النصب ، كما اقتصروا" بأنا وأنت" ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع ، فكما أن" أنا وأنت وهو ونحن" وما أشبه ذلك اسماء مضمرة ، فكذلك" إيا" اسم مضمر ، ولم نعلم

---

[٧٨] المصدر نفسه : ٣١٥ .

[٧٩] المصدر نفسه : ٣١٦ .

اسما مظهرا اقتصر به على النصب البتة إلا بعض الظروف نحو ذات مرة ، وبعض المصادر ، نحو : " سبحان الله ، معاذ الله" وليس" إيا " ظرفا ولا مصدرا ، فيلحق بهذه الأسماء[٨٠].

" فقد صح إذن بما أوردناه سقوط هذه الأقوال ، ولم لم يبق هنا قول يجب اعتقاده ، ويلزم الدخول تحته ، غير قول أبي الحسن : إن" إيا" اسم مضمر ، وإن الكاف بعده ليست باسم ، وإنما هي للخطاب ، بمنزلة كاف" ذلك وأرأيتك وأبصرك زيدا وليسك عمرا والنجاءك"[٨١].

وبعد أن ناقش أبو الفتح تلك الآراء فرفضها ، وأثبت رأي الأخفش واحتج له ، أورد ما يمكن أن يعترض به عليه .

وإن قيل : إذا لم تكن الكاف اسما في" إياك" ، فهل يستطيع أبو الحسن أن يجرّد الهاء والياء من الاسمية في" إياه وإياي" ، ويخلصهما حرفين؟ .

وأجاب : " بأنه لا يمتنع أن تكون الهاء والياء وتثنيتهما وجمعهما حروفا ، كما كانت الكاف في إياك حرفا ، ويكون ما بعد" إيا" ، إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم من الحضور والمغيب ، وما يجوز للكاف ، يجوز للهاء والياء" .

فهناك ضمائر سلبت عنها الاسمية وأخلصت للحرفية ، منها التاء في" أنت" ، والألف في" قاما أخواك" ، والواو في" قاموا إخوتك" ، والنون في" قمن الهندات" ، غير أن الألف في" أخواك قاما" ، إنما هي علامة

---

[٨٠] سر الصناعة : ٣١٦ ، ٣١٧ .

[٨١] المصدر نفسه : ٣١٧ .

الضمير والتثنية ، فإذا قيل : " قاما أخواك" ، فالألف في" قاما " مخلصة لمعنى التثنية ، مجردة من الاسمية ، لامتناع تقدم المضمر ، وخلو الفعل من علم الضمير ، بارتفاع الاسم الظاهر بعده ، وكذلك الشأن في" قاموا إخوتك ، وقمن الهندات"[٨٢].

" فاذا جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون في بعض المواضع دالة على معنى الاسمية والحرفية ، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية في بعض المواضع ، فكذلك لا ينكر أن تكون الهاء والياء في نحو:" ضربه وضربني" يدلان على معنى الاسمية والحرفية ، فاذا قلت : " إياه وإياي" تجردتا من معنى الاسمية وخلصتا لدلالة الحرفية .

فاعرف هذا ، فإنه من لطيف ما تضمنه هذا الفصل ، وبه كان أبو علي رحمه الله ينتصر لمذهب أبي الحسن ويذبّ عنه ، ولا غاية في جودة الحجاج بعده"[٨٣].

١٠." كلتا".

ذكر أبو الفتح[٨٤] أن مذهب سيبويه في" كلتا" أنها فعلى[٨٥] بمنزلة

---

[٨٢] المصدر نفسه : ٣١٧ ، ٣١٨ .

[٨٣] سر الصناعة : ٣١٨ .

[٨٤] المصدر نفسه : ١٥١ .

[٨٥] في الكتاب : ٣ / ٣٦٤ : " وأما كلتا ، فيدلك على تحريك عينها قولهم : رأيت كلا أخويك فكلاهما واحد ، الأمعاء ، ومن قال : رأيت كلتا أختيك ، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث ، فإن سمّى بها شيئا لم يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى " .

وفي المصدر نفسه : ٣ / ٣٦٣ : " وكذلك ، كلتا وثنتان ، تقول : كلويّ وثنويّ "

الذكرى . وأصلها" كلوا" ، فأبدلت الواو تاء ، كما أبدلت في " أخت وبنت"[٨٦].

واستدل أبو الفتح على أن لام" كلتا" معتلة بقولهم في مذكرها : كلا على فعل ، ولامه معتلة بمنزلة لام"حجا ورضا" ، وهما من الواو لقولهم : حجا ، يحجو ، والرّضوان ، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لامه ، فقال : هي بمنزلة شروى .

وفسر أبو علي قول سيبويه ، بأنها بمنزلة شروى بقوله : " يريد أن أصل شروى ، شريا ، كما أن أصل كلتا : كلوى ، فأبدلت اللامان "[٨٧].

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها" فعتل " ، وأن التاء فيها علم تأنيثها ، وخالف سيبويه[٨٨].

وقال أبو الفتح : " وأما قول أبي عمر... فمردود عند أصحابنا"[٨٩] ، ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لاتكون علامة تأنيث الواحد إلا قبلها فتحة نحو : " طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة " ، أو تكون قبلها ألف ، نحو : سعلاة وعزهاة ، واللام في" كلتا" ساكنة كما ترى"[٩٠] ، ثم

---

[٨٦] ينظر المنصف : ٢ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

[٨٧] المصدر نفسه : ٢ / ١٠٨ ، وينظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٤٨ .

[٨٨] سر الصناعة : ١٥١ .

[٨٩] الخصائص : ١ / ٢٠٣ .

[٩٠] سر الصناعة : ١٥٢ .

إن علامة التأنيث لا تكون أبدا وسطا ، إنما تكون آخرا لامحالة[٩١] ، فلا تزاد حشوا إلا في" افتعل" وما تصرف منه ، ولغير ذلك[٩٢].

وكلتا : اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين ، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن[٩٣] ،.وأيضا ، فإن" فعتل" مثال لايوجد في الكلام أصلا ، فيحمل هذا عليه[٩٤].

وقد رد أبو الفتح قول الجرمي ، وأخذ بقول سيبويه ، ومن بعده قول أبي علي ، وعلّل ردّه لقول الجرمي بثلاث علل :

الأول: أن تاء" كلتا" إذا كانت للتأنيث ، فيجب أن يكون ما قبلها مفتوحا ، أو ألفا.

ألثانية: أن علامة التأنيث لاتأتي حشوا.

أن صيغة " فعتل " لاتوجد في الكلام أصلا .

١١. " حيوت ".

ليس في كلام العرب لفظة ، عين فعلها ياء ، ولام فعلها واو ، قال سيبويه : " ليس في الكلام مثل حيوت"[٩٥].

---

[٩١] المصدر نفسه : ١٥٢ .

[٩٢] الخصائص : ١ / ٢٠٣ .

[٩٣] سر الصناعة : ١٥٢

[٩٤] المصدر نفسه : ١٥٢ .

[٩٥] سر الصناعة : ١٥٣ ، والكتاب : ٤ / ٣٩٩ ، وفيه " وقالوا : حيوة كأنه من حيوت وإن لم يقل ، لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء ، فيما لاتكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل ، نحو : يوجل ، حتى قالوا : ييجل " .

وقد أجاز أبو عثمان في" الحيوان" أن تكون واوه غير منقلبة عن الياء[٩٦] ، قال أبو عثمان:" وأما قولهم: حيوان ، فإنه جاء على ما لا يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلا"[٩٧] ، ولم يوافق أبو عثمان الخليل في قوله: إن أصله: حييان ، قلبوا فيه الياء واوا ، لئلا يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان ، وقال أبو عثمان في قول الخليل:" ولا أرى هذا شيئا"[٩٨].

فأجاز أبو عثمان أن تكون الواو في" حيوان" أصلا غير منقلبة عن ياء ، كما هو قول الخليل ، وشبه أبو عثمان" الحيوان" في عدم اشتقاق الفعل منه بفاظ الميّت ، يفيظ فيظا وفوظا ، فلا يشتقون من" فوظ" فعلا[٩٩].

ورأى أبو الفتح أن هذا التشبيه ليس بمستقيم ، و" فيظ و فوظ" لغتان .

واستشهد أبو الفتح بقول أبي علي:" لأنه لاينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء وواو ، يعتقبان عليه ، نحو قولهم : " تاه يتيه ، وطاح يطيح" ، وقالوا : " هو أتوه منه ، وأطوح منه" .

فهذا ونظيره كثير في كلامهم ، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه فنقيس" الحيوان" عليه[١٠٠].

---

[٩٦] سر الصناعة : ١٥٣ ، ١٥٤ .

[٩٧] المنصف : ٢ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

[٩٨] المصدر نفسه : ٢ / ٢٨٥ ، وينظر الكتاب : ٤ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

[٩٩] سر الصناعة : ١٥٤ ، والمنصف : ٢ / ٢٨٥ .

[١٠٠] المنصف : ٢ / ٢٨٥ .

وقد رد أبو الفتح قول أبي عثمان" لادعائه ما لادليل عليه ، ولا نظير له ، وما هو مخالف لمذهب الجمهور"[١٠١].

واعتل أبو الفتح لقول الخليل بحمله" الحيوان" على أنه من مضاعف الياء ، وأن الواو فيه بدل من الياء" لأنه من" الحياة" ومعنى" الحياة" موجود في قولهم : " الحيا" للمطر ، لأنه ، يحيي الأرض والنبات .

كما قال تعالى : { وأحيينا به بلدة ميتا} ، و{ فأحيينا به الأرض بعد موتها} ، وهذا كثير في القرآن والشعر ، وهم يقولون في تثنية: " حييان" لاغير ، فلهذا عندي ، ذهب الخليل إلى أن" الحيوان" من مضاعف الياء ، لمّا وجد معناه ، كمعنى" الحيا" للغيث ، فلمّا لم يجد في الكلام ما عينه ياء ولا مه واو نحو : " حيوت" ورأى معنى" الحيوان" من معنى" الحيا – للمطر" حمله عليه لهذين السببين

وبقي أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله ، فمذهب الخليل في هذا الوجه الذي لا محيد عنه ، ولامنصرف إلى غيره"[١٠٢].

وخشي أبو الفتح أن يستدرك عليه بقولهم في العلم: " حيوة" ، فقال : " فالواو فيه بدل من الياء ، وأصله" حيَة" ، وجاز ذلك فيه لما كنت عرّفتك من أنه قد يجيء في الأعلام ما لايجيء في غيرها ، وذلك نحو : " مورق ، وتهلل ، ومعد يكرب"[١٠٣].

---

[١٠١] سر الصناعة : ١٥٤ .

[١٠٢] المنصف : ٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

[١٠٣] المصدر نفسه : ٢ / ٢٨٥ ، وسر الصناعة : ١٥٤ .

فقد أورد أبو الفتح قول أبي عثمان ، واستدلاله ، ثم رده ، لأنه لم يقل به أحد من أصحابه البصريين ، ولمخالفته الجمهور ، واحتج على أبي عثمان بقول لأبي علي ، واعتل لرأي الخليل ، فأخذ به بعد أن رأى الدليل يؤيده .

١٢. " فعل بفعل "

ذكر أبو عثمان أن " بعت وقلت" ، أصلهما" فعلت" ، ثم تحولت" بعت" إلى" فعلت" ، وتحولت" قلت" إلى" فعلت " ، فكسرت الفاء من" بعت" عند حذف العين ، وهي الياء ، لأن الكسرة من الياء ، وضمت الفاء من" قلت" لأن الضمة من الواو.

وقال أبو الفتح مفسرا قول أبي عثمان وشارحا له:" إن أصل بعت ، بيعت ، ثم نقلت إلى بيعت ، فلما حذفت العين ، نقلت حركتها إلى الفاء ، ويدل على أن أصل بعت ، فعلت ، قولهم في المضارع : يبيع ويبيع : يفعل ، ويفعل ، ويفعل إنما بابه فعل ، نحو : ضرب يضرب".

ولو كان " بعت ، فعلت " في الأصل ك" هبت" لقالوا في مضارعه : " يباع" كما قالوا : يهاب ، وذلك لأن فعل بابه أن يكون مضارعه على يفعل ، ف" هاب" أصله" هبت" على فعل ومضارعه: يهاب على يفعل .

ويرى أبو علي أن جميع ما جاء من" فعل يفعل" قد جاء فيه الأمران: " يفعل ويفعل" ، نحو" حسب يحسب ويحسب ، ويبس ييبس ويبيس ، ونعم

ينعم وينعم ، فالاقتصار بمضارع" بعتَ" على" أبيع " دلالة على أن أصله " فعل " دون " فعل".

وختاما ان خلاصة منهج ابن جني في كثير من ارائه في الصيغ والمفاهيم عالم رائد في مباحثه ، وان نظرته تطويرية للغة تتمثل بعدم التزامه بقيدي الزمان والمكان ولا يمنعه من موافقة ما يراه حقا ايا كان صاحبه سواء ابصريا كان ام كوفيا يرجح بعضها ويعزز بالاحتجاج بعضها الاخر .

واامل ان ما توصل له البحث يكون حافز لمزيد من الدراسات اللغوية التي تسهم في الكشف عن الابعاد الفكرية واللغوية في بحوث علمائنا القدامى من منظور لساني معاصر وفقنا الله لما فيه خدمة لغة القران الكريم .